07 MARS 1995

NAIB

النيابة في الفقه الاسلامي / عقيل بن احمد العقيلي .ـ دكتوراه .ـ
جامعه ام القرى ـ الشريعه ـ الدراسات العليا الشرعيه، ١٤٠٤هـ.

Naib

M.H. Tabatabai,
Shiit, s. 210.

25 ARALIK 2006

Naib

2479 VEINSTEIN, Gilles. Sur les *nâ'ib* ottomans (XVème-XVIème siècles). *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 25 (2001) pp.247-267

صبح الأعشى
في
صناعة الإنشا

Nairb; 3 vol.

تأليف

أحمد بن علي القلقشندي
المتوفى ٨٢١ هجرية - ١٤١٨ ميلادية

شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه

محمد حسين شمس الدين

٩٦٢ / ١
٢٨٧

الجزء الثاني عشر

- ضبطت وقوبلت على طبعة دار الكتب المصرية وعلى المصادر الأساسية لنصوص الكتاب.
- مذيلة باستدراكات وتصويبات وهوامش توضيحية.
- مستفيدة من الدراسات والأبحاث التي كتبت حول هذا السفر النفيس من مكتبتنا العربية.

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
هاتف: ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤ - ٨٠٠٨٤٢
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

القسم الثاني
(مما يُكتَب من الولايات عن الأبواب السلطانية - [ما يكتب لأ][1] رباب الوظائف بالممالك الشامية)

وآعلم أنَّ نُوّاب السلطنة في التولية على ضربين:

الضربُ الأوّل
(مَنْ لا تصدُر عنه منهم توليةٌ في عمل نيابته)

وهم نُوّاب الديار المصرية: من النائبِ الكافل، ونائبِ الإسكندرية، ونائبِ الوجه البحريّ، ونائبِ الوجه القِبْليّ، فليس لأحد منهم تصرُّف في ولاية ولا عَزْل لنائبٍ، ولا كاشفٍ، ولا والي حرْبٍ. إنما النائبُ الكافلُ يكتُب في بعض الأمور على القِصَص، والسلطانُ هو الذي يباشر الكتابةَ على الوِلايات بنَفْسه، والنائبُ الكافل يكتُب بالاعتماد على ما يكتُبُ عليه السلطان، كما تقدّمت الإشارةُ إليه في موضعه.

الضرب الثاني
(من تصدُر عنه التوليةُ والعزلُ في عمل نيابته)

وهم نُوّابُ السلطنة[2] بالممالك الشاميةِ السبع[3] المقدّمِ ذكرُها: من

(١) الزيادة من الطبعة الأميرية.

(٢) قال السّبكي في «معيد النعم»: نواب السلطنة يقومون مقام السلطان في الممالك التي يتولونها، ومن حقهم مراجعة السلطان إذا أمر بما يخالف المصلحة. وعليهم تفقد حال الرعية والنظر في =

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN

20 Eylül 2014

Nâib
14005a
Satıcı
180127
Mustafa Nâili Paşa
133515

2376 KHOON, Yahya. The *nā'ib* and the *ṣadr-i a ẓam*: an unpublished letter from Muḥammad Amīn to the grand vizier. *Journal of Islamic Studies*,24 i (2013) pp.25-36. Letter sent by Muḥammad Asiyāḷū Amīn b.Ḥajyū al-Hūnūdī al-Dāghistānī, Shāmil's third *nā'ib*, to the *ṣadr-i a·ẓam* Giritli Mustafa Nâili Pasha in 1854, some months after Crimean War.

صبح الأعشى
في
صناعة الإنشا

Naib (166-170)

تأليف

أحمد بن علي القلقشندي
المتوفى ٨٢١ هجرية - ١٤١٨ ميلادية

شرحه وعلّق عليه وقابل نصوصه
محمد حسين شمس الدين

الجزء السابع

- ضبطت وقوبلت على طبعة دار الكتب المصرية وعلى المصادر الأساسية لنصوص الكتاب.
- مذيلة باستدراكات وتصويبات وهوامش توضيحية.
- مستفيدة من الدراسات والأبحاث التي كتبت حول هذا السفر النفيس من مكتبتنا العربية.

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

هذه المكاتبة إلىٰ الجناب العالي تُهْدي إليه السلام التامّ، والثناءَ الوافرَ الأقسام؛ وتوضح لعلمه.

أدعية وصدور

(تصلح لنائب الكَرَك[1] ومن في معناه ممن رُتْبته المجلس العالي مع الدعاء)

دعاء من ذلك: وأيَّد عزمَه، وأبَّد حَزْمه، وفوّقَ[2] إلىٰ نحر العِدا سَهْمه.

صدرت هذه المكاتبةُ إلىٰ المجلس العالي تُهْدِي إليه سلاماً، وتُسَدّد لرأيه الصائب سِهَاماً، وتوضح لعلمه.

آخر: ولا زال عالياً قدْرُه، نافذاً أمْرُه، جارياً علىٰ الألسنة حمدُه وشُكْرُه.

صدرت هذه المكاتبة إلىٰ المجلس العالي تُهْدِي إليه سلاماً، وثناءً بَسَّاماً، وتوضح لعلمه.

المَهْيَع الثاني

(في بيان مَراتب المكتوب إليهم من أهل المملكة، ومايستحقه كلٌّ منهم من المكاتبات. وهم ثلاثة أنواع)

النوع الأول

(أرباب السيوف، وهم علىٰ ثلاثة أقسام)

القسم الأول

(من هو منهم بالديار المصرية، وهم ستة أصناف)

الصنف الأول

(نُوّاب السلطنة الشريفة، وهم أربعة نُوّاب)

الأول ـ النائب الكافل: وهو نائبُ السلطنة الشريفة بالحَضْرة. وقد تقدّم في

(١) راجع الصفحة ١٤٩ من هذا الجزء، حاشية (١).
(٢) فوّق السهم: عمل له فُوقاً. والفوق والفوقة من السهم: حيث يثبت الوتر منه. والمراد: سدِّد.

الكلام علىٰ المَسَالك والممالك في المَقَالة الثانية أنه أعلىٰ نُوّاب السلطان رتبةً. قال في «التثقيف»: وقلَّ أن يُكاتَب إلا إذا كان السلطان مسافراً في غَزاةٍ أو سَرْحة للصيد.

ورسم المكاتبة إليه علىٰ ما ذكره في «التعريف»: أعزَّ الله تعالىٰ أنصار الجناب الكريم علىٰ ما تقدّم في الدرجة الثانية من الدَّرجات العَشْر[1]. قال في «التعريف»: وقد رأيت بعضَ الكُتَّاب قد كتب في ألقابه بعد الأميريّ «الآمريّ». قال: والكاتب المذكور كاتبٌ صالحٌ في المعرفة وليس بحجَّة، وكتابته الآمِرِيّ ليست بشيء، وإنما حمله عليها كثرة المَلَق. وقد نقل في «التعريف» عن هذا الكاتب أنه كتب في تعريفه « نائب السلطنة وكافل الممالك الشريفة الإسلامية ». قال: وهو مقبولٌ منه. ثم قال: والذي أراه أن يجُمْعَ ذكر النيابة والكَفَالة في تقليده، فيقال: « أن يُقَلَّد نِيابةَ السلطنة المعظَّمة، وكَفالةَ الممالك الشريفة الإسلامية » أو ما هذا معناه، نحو: « وكفالة الممالك الشريفة: مِصراً وشاماً وسائر البلاد الإسلامية أو الممالك الإسلامية » ونحو ذلك.

فأما في تعريف الكتب، فقد جرتْ عادة نُوّاب الشام أن تقتصر في كُتُبها إليه علىٰ « كافل الممالك الإسلامية المحروسة ». قال: ولعَمْري في ذلك مَقْنَع وإنَّ في الاقتصار عليها ما هو أكثرُ فَخَامة. وعليه عملُ أكثر الكتَّاب بديوان مصر أيضاً، ويؤيِّده أنهم مقتصرون فيما يكتب باشارته علىٰ هذا التعريف، فاعلم ذلك.

ورسمُ المكاتبة إليه علىٰ ما آستقر عليه الحالُ، علىٰ ما ذكره في «التثقيف»: أعزَّ الله تعالىٰ أنصارَ المَقَرّ الكريم، كما في الدرجة الأُولىٰ من الدرجات العشر، والعلامة إليه «أخوه». وتعريفه: « كافلُ الممالك الشريفة الإسلامية أعلاها الله تعالىٰ ». قال في «التثقيف»: وإنما كُتِب له أعزَّ الله تعالىٰ أنصارَ المَقَرّ، وزيدت ألقابه علىٰ ما كانت عليه لَمَّا كُتِب بذلك لنائب الشام في وِلاَية بيدمر الخُوارِزْميّ[2]،

(١) لم يتقدم إلا ثمان.
(٢) هو الأمير بيدمر الخوارزمي، سيف الدين، تولى نيابة السلطنة في دمشق ما بين ١٣٦٠ ـ ١٣٨٦ م. (منطلق تاريخ لبنان: ص: ١٤٦).

الحاوي للفتاوي

في الفقه وعلوم القرآن والحديث والأصول والعقائد والنصو والنحو وغيرها

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١

الجزء الاول

Türkiye Diyanet Vakfı
İslâm Ansiklopedisi
Kütüphanesi
Kayıt No. : 10766-1
Tasnif No. : 297.55 SUY.H

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

Naib (210-217)
18 MAYIS 1991

دار الكتاب العربي
الرملة البيضاء - ملكارت سنتر - الطابق الرابع تلفون: ٨٠٠٨٣٢ ٨٠٠٨١١ ٨٠٥٤٧٨
تلكس: ٤٠١٣٩ L.E. كتاب برقياً: الكتاب ص.ب: ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان

بل يصرف من كل صنف بالمحاصة مراعاة لغرض الواقف وفي الثاني يجوز الاقتصار عند الضيق والأولى الاقتصار على النقد لانه أيسر وبه تحصل سائر الاصناف والله أعلم .

كشف الضبابة في مسئلة الاستنابة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وقع السؤال كثيرا عن الاستنابة في الوظائف فقد عمت البلوى بها وتمسك كثير من النظار في عدم جوازها بما نقل عن النووي وابن عبد السلام انهما أفتيا بعدم جوازها ، وتمسك طائفة منهم في جوازها بما نقله الدميري في شرح المنهاج عن السبكي وغيره انهم أفتوا بجوازها ، وقد أفتيت بذلك غير مرة . وسئلت الآن عن تحرير القول في ذلك من جهة النظر والدليل فوضعت له هذه الكراسة . ونبدأ بنقل كلام السبكي وغيره في ذلك قال السبكي في شرح المنهاج في باب الجعالة مانصه : فرع - يقع كثيرا في هذا الزمان امام مسجد يستنيب فيه - أفتى ابن عبد السلام والمصنف بأنه لايستحق معلوم الامامة لا المستنيب لعدم مباشرته ولا النائب لعدم ولايته قال واستنبطت أنا من قول الاصحاب أن المجعول اذا استعان بغيره وحصل من غيره العمل على قصد الاعانة منفرداً أو مشاركا اذ المجعول له يستحق كمال الجعل أن ذلك جائز وأن المستنيب يستحق جميع المعلوم لان النائب معين له لكني أشترط في ذلك أن يكون النائب مثل المستنيب أو خيرا منه لأن المقصود في الجعالة رد العبد مثلا ولايختلف باختلاف الاشخاص والمقصود في الامامة العلم والدين وصفات أخر فاذا كان المتولى بصفة ونائبه مثله فقد حصل الغرض الذي قصده من ولاه فكان كالصورة المفروضة في الجعالة وإذا لم يكن بصفته لم يحصل الغرض فلا يستحق واحد منهما ان كانت التولية شرطا وان لم تكن شرطا استحق المباشر لاتصافه بالامامة المقتضية

للاستحقاق ، والاستنابة في الامامة يشبه التوكيل في المباحات ، وفي معنى الامامة كل وظيفة تقبل الاستنابة كالتدريس ونحوه وهذا في القدر الذي لايعجز عن مباشرته بنفسه أما في مايعجز عنه فلا اشكال في الاستنابة - هذا كله كلام السبكي ، ونقله الشيخ كمال الدين الدميري في شرح المنهاج وأقره ثم قال كان الشيخ فخر الدين بن عساكر مدرسا بالعذراوية والتقوية والجاروخية - وهذه الثلاثة بدمشق - والمدرسة الصلاحية بالقدس يقيم بهذه أشهرا وبهذه أشهرا في السنة هذا مع علمه وورعه قال وقد سئل في هذا الزمان عن رجل ولي تدريس مدرستين في بلدتين متباعدتين كحلب ودمشق فأفتى جماعة بجواز ذلك واستنيب منهم قاضي القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكي والشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الله البعلبكي وشمس الدين الغزي والشيخ عماد الدين الحسباني كلهم من الشافعية ، ومن الحنفية والمالكية والحنابلة آخرون انتهى . وأقول قد أباح الله ورسوله وحملة الشرع من جميع المذاهب الاستنابة في عدة مواضع كل واحد منها يصلح على انفراده دليلا مستقلا لجواز الاستنابة في الوظائف وهي قسمان قسم تجوز الاستنابة فيه وان لم يكن عذر وقسم لايجوز إلا مع العذر ، وأما القسم الاول ففيه فروع : الأول تجوز الاستنابة في غسل أعضاء الوضوء وان لم يكن له عذر قال النووي ولا نعلم في ذلك خلافا بين المسلمين إلا ماحكاه صاحب الشامل عن داود الظاهري أنه قال لايصح وضوءه اذا وضأه غيره ورد عليه بأن الاجماع منعقد على خلاف ماقاله ، وكذا تجوز الاستنابة في صب الماء على الاعضاء وفي احضاره للطهارة من غير كراهة فيهما سواء كان له عذر أم لم يكن فهذه ثلاثة فروع ، الفرع الرابع : يجوز لمن أراد التيمم أن يستنيب رجلا يطلب عنه الماء سواء كان له عذر أم لا قال النووي هذا هو المذهب الصحيح المشهور ، وحكى الخراسانيون وجها أنه لاتجوز الاستنابة إلا لمعذور قال وهذا الوجه شاذ ضعيف ، الخامس : يجوز أن يستنيب من ييممه ويمسح أعضاءه بالتراب وان لم يكن له عذر على الصحيح وفيه الوجه المذكور أنه لايجوز بلا عذر قال النووي

05 SUBAT 1993

examined successively, according to their inflexion (*iʿrāb*) or their basic form (*bināʾ*):
(1) the ending of nouns inflected (*muʿrabāt*) in the governing function (*ʿawāmil*):
a. nouns raised (*marfūʿāt*) by the vowel /u/;
b. nouns rectified (*manṣūbāt*) by the vowel /a/;
c. nouns drawn out (*madjrūrāt*) by the vowel /i/.
(2) the ending of nouns assimilated (*mushabbaha*) to inflected nouns.
(3) the ending of nouns dependent (*tawābiʿ*) on other nouns for their inflexion.
(4) the ending of inflected nouns variable (*munṣarifa*) or invariable (*ghayr munṣarifa*) with the suffix *-nūn*.
(5) the ending of invariable nouns (*mabniyyāt*).
(6) the ending of inflected verbs in the governing function:
a. verbs raised (*marfūʿa*) by the vowel /u/;
b. verbs rectified (*manṣūba*) by the vowel /a/;
c. verbs with vowel cut off (*madjzūma*).
(7) the ending of invariable verbs.
(8) the ending of invariable particles.
(9) the ending of words modified by factors other than inflexion.

The second division of *naḥw* is concerned with study of the transformation (*taṣrīf*) of the forms (*abniya*) of words in themselves, in vocabulary (*lugha*). This division comprises two parts in which the following are described:
(1) morphological transformations which influence the form of words: diminutiveness (*taṣghīr, taḥkīr*), brokenness (*taksīr*) for the plural, annexation (*iḍāfa, nasab*), derivation (*ishtiḳāḳ*) of verbs and nouns from the verbal noun (*maṣdar*);
(2) phonetic transformations which influence the phonemes of words: augmentation (*ziyāda*), substitution (*ibdāl*), suppression (*ḥadhf*), conversion (*taḥwīl*) and insertion (*idghām*).

It is this bipartite division, inherited from the *Kitāb* of Sībawayhi, which is to be found in all Arabic grammatical works, even though, within these two major divisions, the order of the constituent parts may vary slightly.

Bibliography: To the references indicated in the course of the article, the following may be added: F. Sezgin, *GAS*, ix, *Grammatik*, Leiden 1984, 1-27; C. Versteegh, *Arabische Sprachwissenschaft* (*Grammatik*), in *Grundriss der arabischen Philologie*, ii, Wiesbaden 1987, 148-76. (G. TROUPEAU)

NĀʾIB (A.), literally "substitute, delegate" (*nomen agentis* from *n-w-b* "to take the place of another"), the term applied generally to any person appointed as deputy of another in an official position.

1. In pre-modern usage.

The term was used, more especially, in the Mamlūk and Dihlī Sultanates, to designate (*a*) the deputy or lieutenant of the sultan, and (*b*) the governors of the chief provinces. In the Mamlūk system the former, entitled *nāʾib al-salṭana al-muʿaẓẓama wa-kāfil al-mamālik al-sharīfa al-islāmiyya*, was the vice-sultan proper, who administered all the territories and affairs of the empire on behalf of the sultan. This was, however, only an occasional office, and its holder is to be distinguished from the *nāʾib al-ghayba*, the temporary governor of Cairo (or Egypt) during the absence of the sultan, or of Damascus during the absence of the *nāʾib al-salṭana*. The six *niyābas* of Syria which replaced the Ayyūbid *mamlakas*—Damascus, Ḥalab, Tripoli, Ḥamā, Ṣafad and al-Karak (their number was from time to time increased by the erection of Ghazza and other districts into separate provinces)—were each administered by a *nāʾib al-salṭana* (also entitled *kāfil al-mamlaka*), who was an "*amīr* of a thousand", the *nāʾib* of Damascus being superior to the others. At the end of the 8th/14th century, Egypt also was divided into three similar *niyābas*: Alexandria (from 767/1365-6), Upper Egypt (*al-wadjh al-barrī* or *al-ḳiblī*) and Lower Egypt (*al-wadjh al-baḥrī*). The plain title of *nāʾib* was held by the commandants of the citadels of Cairo, Damascus, Ḥalab, etc., who were not under the jurisdiction of their respective governors, and by various *amīrs* of lesser rank holding subordinate commands. (For an instance of more recent use, see SHĀMIL.)

In the Dihlī Sultanate, the *nāʾib* was the powerful minister who was the deputy of the king himself. The earliest reference to the office seems to be the appointment of Ikhtiyār al-Dīn Āytigīn as deputy on the accession of Sultan Muʿizz al-Dīn Bahrām Shāh in 637/1240 (Minhādj al-Dīn Djūzdjānī, *Ṭabaḳāt-i Nāṣirī*, ed. Bibl. Ind., 191). In fact, the support of the nobles was conditional upon the appointment of this person to the deputyship. Although this was a separate office from that of the *wazīr*, nevertheless under powerful *nāʾibs*, like Malik Kāfūr in the reign of ʿAlāʾ al-Dīn Khaldjī and Khusraw in the reign of Mubārak Shāh, its existence was not conducive to the growth of the powers of the *wazīr*.

In its most common acceptation, in Persian and in Turkish as well as later Arabic, *nāʾib* signified a judge-substitute, or delegate of the *ḳāḍī* in the administration of law. In modern Arabic political usage, it denotes a parliamentary deputy, so that *madjlis al-nuwwāb* means "chamber of deputies" [see MADJLIS and 2. below]. In modern legal usage, *al-nāʾib al-ʿumūmī* is the public prosecutor. *Nāʾib* is further found in military usage as a term, with *shāwīsh*, for the rank of sergeant.

The form *nawwāb* (possibly a frequentative or intensive adjectival form, not however used in Arabic, but more likely a *pluralis dignitatis* connected with *nuwwāb*, pl. of *nāʾib*) became much used in Indo-Muslim practice as the titles Nawwāb or Nawāb; for this, see NAWWĀB.

Bibliography: In addition to the standard histories: E. Quatremère, *Histoire des sultans mamelouks*, Paris 1840, i/2, 93-9; M. van Berchem, *Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicum*, Paris 1903, i, 209-28 (analyses the epigraphic evidence): M. Gaudefroy-Demombynes, *La Syrie à l'époque des Mamelouks*, Paris 1923. (H.A.R. GIBB*)

2. In modern politics.

Until the early 19th century, *nāʾib* had carried only the traditional meaning of official deputy, the lieutenant of a ruler, governor or judge. The term has retained this import, and is still used in this sense in Arabic, Turkish and Persian. Meanwhile, with the Middle Eastern exposure to Western political ideas, *nāʾib* —in Arabic usage only— has acquired the additional meaning of people's representatives in government.

Like so many modern Arabic political expressions, *nāʾib* gained its new sense first through the discussing of political phenomena abroad. Rifāʿa al-Ṭahṭāwī [*q.v.*] seems to have been the first to employ it with such meaning in the 1830s, applying it to members of the French *Chambre des Députés* (Rifāʿa Rāfiʿ al-Ṭahṭāwī, *Takhlīṣ al-ibrīz*, 3rd ed. Cairo 1958, 141; idem, *al-Kanz al-mukhtār*, Cairo 1834, 22, 57). Resorting to calque, he chose the word *nāʾib* to render the French *député*, which carried the double meaning of "appointed official" and "popular representative". Thereafter the term was occasionally used with this new denotation, but it gained broad currency only following the creation of the Egyptian *madjlis shūrā al-*

Hasan Paşa, el-Fünunü'l-İslamiyye ve'l-Vezaif alel-Asari'l-Arabiyye, c. III, Kahire-1965, s. 1219. DN: 20910-3

وفى جامع للاغريبه فى فاس الجديد كتابة أثرية تتضمن وقفية على المسجد مؤرخة ١٦ ذى القعدة سنة ٨١٠ هـ / ١٤ ابريل ١٤٠٨م باسم القائد . . . أبو محمد عبد الله الطريفى حدد فيها مرتب الناظر وقد جاء فيها : « وأربعة دنانير للناظر بالمسجد المذكور وكلها من الدنانير العشرية الفضية وذلك مرتبا فى كل شهر و.افضل عن ذلك يكون وقفا بيد الناظر لما يحتاج إليه المسجد.. »[١] .

وقد وصف الناظر بصفة الشرعى فى كتابة أثرية فى بيمارستان أرغون فى حلب جاء فيها : « لما كان بتاريخ ربيع سنة ٨٢٥هـ اطلع المقر الأشرفى السيفى الملكى الصالحى مولانا الآمر عز نصره وهو الناظر الشرعى على البيمارستان السيفى أرغون الكاملى بحلب المحروسة على ما شرط الواقف[٢] . . . » .

وبخانقاه وضريح السلطان الملك الأشرف برسباى بالقاهرة كتابة أثرية مؤرخة جمادى الأولى سنة ٨٣٤ هـ / يناير فبراير ١٤٣١م تتضمن وقفية وقد جاء فيها : « أوقف وحبس وسبل وأبد وتصدق من فائض نعم الله تعالى على عبده مولانا السلطان المالك الملك الأشرف أبو النصر برسباى عز نصره على المرحوم يشبك الخازندار تغمده الله برحمته على تربة أنشأها المقام الشريف بالحوش بالصحراء ناحية كنيسة سردوس بالغربية والناظر عليها اينال الخازندار ولمن يتولى بعده خازندار إذ ذاك[٣] ... » .

وفى مسجد أرغون شاه بطرابلس كتابة أثرية على عتبة الباب مؤرخة ١٥ جمادى الآخرة سنة ٨٨٠هـ / ١٦ أكتوبر سنة ١٤٧٥م تشتمل على مرسوم

(١) Bel, Inscriptions arabes de Fés, JA, (1917—1919), p. 55—6.

(٢) محمد أسعد طلس : الآثار التاريخية والإسلامية فى حلب ص ٩٨ حاشية .

(٣) van Berchem, CIA, Égypte, I, p. 133—134, no. 92 A, B.

24 OCAK 1996

باسم السلطان الملك الأشرف قايتباى أشير فيه إلى تسليم الأراضى « للسيد نور الدين محمود الحسينى الأدهمى الناظر والشيخ بها بالزاوية المذكورة ... »[١] .

ومن الملاحظ فى هذا المرسوم أن الناظر بالزاوية كان هو نفسه الشيخ بها .

ناقب

وردت هذه اللفظة فى كتابة أثرية بالخط النسخ بالحرير الأصفر على قطعة من نسيج الكتان من مصر محفوظة بمتحف بنا كى فى أثينا باسم المستنصر على هيئة سطرين معكوسين[٢] . وربما كان المقصود بها النقيب [انظر] .

ناقد

هو الذى ينقد النقود أى يضربها[٣]

نائب

وردت هذه الصيغة على كثير من الآثار والتحف العربية . وهى اسم فاعل

(١) Sobernheim, CIA, Syrie du Nord, p. 129—130, no. 57.

(٢) Combe, Tissus fatimides, Mél. Maspero, III, p. 271, no, 19.

(٣) ذكر البلاذرى خبرا عن داود الناقد عن أبى الزبير الناقد مؤداه أن عبد الملك ضرب شيئا من الدنانير فى سنة ٧٤ هـ ثم ضربها فى سنة ٧٥ هـ ، وأن الحجاج ضرب دراهم بلية كتب عليها « بسم الله » « الحجاج » ثم كتب عليها بعد سنة « الله أحد الله صمد » فكره ذلك الفقهاء فسميت مكروهة . ويقال إن الأعاجم كرهوا نقصانها فسميت مكروهة قال : وسميت السميرية بأول من ضربها واسمه سمير .

راجع ملى : النقود العربية وعلم النميات ص ١٣ — ١٤ عن كتاب النقود للبلاذرى .

recited the chapter of the *Fātiḥa* thrice, and the people recited it with him. The he said to the executioner, 'Do your work.' "[18] The report goes on to say that the rope broke once, if not twice, and let him fall. The watching crowd uttered a great cry, and grieved for his death. The corpse was left hanging for three days; then taken down and honourably buried in the *madrasa* founded by his uncle, Qānṣawh al-Ghawrī.

Ṭūmān Bāy appears in the pages of Ibn Iyās as a mild ruler, who in the short period of his regency and reign tried to establish a regime of justice – at least for the townspeople of Cairo with whom he came into contact. He was, however, lacking in the strength of will and the ruthlessness which might have enabled him to dominate the Mamlūk *amīrs*. On two critical occasions, as we have seen, he found himself obliged to defer to their unwise and reckless opinions. His capacity for organizing resistance to the Ottomans was diminished by his lack of military experience except on the small scale of punitive expeditions and skirmishes with nomad tribesmen. But even had his personal qualities been different and his skill in warfare more extensive, his position was undermined by deep-rooted faults in the military society of which he was the nominal head. He succeeded to a bankrupt government, and the Mamlūk elite who formed its defenders were little better than a fragmented and undisciplined rabble, blindly adhering to obsolete weaponry and tactics. The Mamlūk sultanate no longer had the capacity to resist the northern military powers, as Qānṣawh al-Ghawrī had realized when he rode out to Syria.

[18] *Badā'i'*, vol. 5, p. 176, *Journal*, vol. 2, p. 170.

19 ARALIK 2001

JSAI 25 (2001) s. 247-264.

SUR LES *NÂ'IB* OTTOMANS (XVème-XVIème SIÈCLES)

Gilles Veinstein
Collège de France, Paris

Le vocable arabe *nâ'ib* qui a le sens très général de vicaire, lieutenant, substitut, délégué, a été appliqué au cours des âges, dans les différents régimes islamiques à des fonctions diverses, éminentes ou subalternes. Chez les Mamelouks en particulier, les *nâ'ib* peuvent être de grands personnages, substituts temporaires du sultan dans l'ensemble de ses fonctions ou, plus régulièrement, gouverneurs d'une des six provinces (*niyâba*) de Syrie ou d'une des trois *niyâba* d'Égypte.[1] Chez les Ottomans au contraire, auxquels cet article est consacré, le terme est réservé à une seule catégorie d'agents de l'État, relativement modestes, qu'on peut qualifier d'auxiliaires de justice.[2] Ils sont généralement définis comme des adjoints du cadi, le secondant dans ses tâches en son siège ou, au contraire, le représentant dans une subdivision de sa circonscription, le *kazâ*: un usage du terme qui est d'ailleurs ancien en Islam. Ils apparaissent ainsi comme des acteurs de second plan de la justice ottomane, mais néanmoins essentiels dans la pratique et d'ailleurs omniprésents dans la documentation centrale, comme les ordres contenus

[1] * Abréviations :
-E. 12321: Topkapı saray arşivi (Archives du palais de Topkapı), Istanbul, E. 12321
-KK 888: Topkapı saray kütüphanesi (Bibliothèque du Palais de Topkapı), Istanbul, Koguşlar K 888
-M. D., III: Başbakanlık Osmanlı Arşivi (Archives ottomanes de la Présidence du Conseil), Istanbul, Mühimme defteri (registres des affaires importantes), vol. 3. Edition: *3 Numaralı Mühimme Defteri (966–968/ 1558–1560)*, T.C. Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü, Osmanlı Arşivi Daire Bakanlığı , Yayın Nu: 12, Dîvân-ı Hümâyûn Sicilleri Dizisi: 1, 2 t., Ankara, 1993
-M. D., V: Mühimme Defteri, vol. 5. Edition : *5 Numaralı Mühimme Defteri (973/ 1565–1566)*, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı., Yayın, Nu: 21, Divân-ı Hümâyûn Sicilleri Dizisi: II, 2 t., Ankara, 1994
-M. D., VI: Mühimme Defteri, vol. 6. Edition : *6 Numaralı Mühimme Defteri (972 / 1564–1565,* Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu: 28, Dîvân-ı Hümâyûn Sicilleri Dizisi: III, 3 t., Ankara, 1995
-Avlonya: registre des cadis d'Avlonya, Bibliothèque du Vatican, Rome, Mus. Borg. P. F. Turco 20. Cf. E. Rossi, *Elenco dei manoscritti turchi della Biblioteca Vaticana. Vaticani, Barberiniani, Borgiani, Chigiani*, Cité du Vatican, 1953, p. 344.
Transcriptions: l'ottoman a été transcrit dans l'alphabet turc moderne. Les voyelles longes sont marquées par des accents circonflexes.
Art. "Nā'ib", *EI*^{2}, s. v. (D. Ayalon).

[2] Les Ottomans emploient également le terme dans son sens courant de délégué, représentant, y compris pour des personnes privées, sans implication institutionnelle.

Said Magacavi Muhammed,
1421/2000 Kahire ISAM 89837

ومما تجدر الإشارة إليه أن حرفة «الملاحة» كانت سائدة ومنتشرة فى العديد من السواحل المصرية خاصة فى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط وكذلك الملاحة النهرية فى نهر النيل ، وكانت تفرض ضرائب على هذه الحرفة وكذلك على صناعة الصيد(١) .

جدير بالذكر أيضا أن البرديه التى ورد بها هذا اللقب قد عثر عليها بمدينة الفيوم وهى من المدن المصرية التى تشتهر بجريان المياه بها وبكثرة مياه الأنهار - وفى هذا يذكر الإصطخرى فى القرن ٤هـ/١٠م بقوله : «وليس بأرض مصر مدينة يجرى فيها الماء دائماً غير الفيوم ، والفيوم مدينة وسطه يقال إن النبى يوسف اتخذ لهم مجرى يدوم لهم الماء ، وقوم بحجاره وسماه اللاهون»(٢) .

والبردية التى نحن بصددها تعتبر بالغة الأهمية لأنها كشفت مقادير الضرائب الواجبة على الصيادين والملاحين . . . وغيرهم .

(١) وردت لفظة «مصايد» ضمن نصوص برديات دار الكتب المصرية بالقاهرة ، إحداها برقم سجل (٥٩٢) بالظهر . السطر (٣) وأخرى بمجموعة الأرشيدوق راينر فى فيينا برقم سجل : (٩٠٣٢) بالوجه .
د . جروهمان : المرجع السابق ج ٤ ص ٧٩ .
هذا وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من البرديات وأوراق الكاغد وردت ضمن نصوصها عبارات تشير إلى أعمال البحر مثل الصيد والملاحة . . . وغيرها من بينها بردية محفوظة فى دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم سجل : (٤٢٤) وأخرى برقم سجل : (٥٩٢) على الظهر - وهناك برديات ووثائق أخرى محفوظة أيضاً فى مجموعة الأرشيدوق راينر إحداها برقم سجل (٩٠٣٢ بالوجه) - وورقة كاغد بنفس المجموعة برقم سجل (٧٢٧٧) وأخرى برقم سجل : (٢٥٧١١) . . وغيرها .
انظر فى ذلك :
Grohmann : Probleme Der Arabischen Papyrsforschung. Vol . 2. P. 133.

(٢) الإصطخرى : مسالك الممالك ص ٥٠ .

نَائِب

النائب هو من قام مقام غيره(١) فى أمر أو عمل(٢) .

ولقد ورد اللقب ضمن نصوص إحدى الأوراق المحفوظة فى مجموعة كارل فسلى بالمعهد الشرقى فى مدينة براغ بجمهورية التشيك ، وهى مؤرخة فى سنة ٤٤٩هـ/ ١٠٥٧م - عثر عليها فى مدينة الأشمونين - موضوعها يتعلق بـ «كشف بجمع الخراج» ورد اللقب باسم «صبح بن عبد المسيح النائب» وذلك ضمن نصوص السطرين السادس والعاشر من نص الورقة(٣) .

وعمل النائب كان معروفاً فى هذه الفترة من الزمن ، وكان عمله يتعلق بالقيام بأعمال الجهبذ وخاصة فى أمور تحصيل الجزية والخراج (٤) ، وكان يُعْطِى ما يثبت ذلك للأشخاص الذين وجبت عليهم الجزية والخراج فى شكل إيصلات أو صكوك وما فى نحوها ، ويمكننا أن نتبين ذلك من خلال سياق نص الوثيقة التى نحن بصدها فنقرأ فى السطور من ٤ - ١٠ ما يفيد حقيقة عمل النائب : «سنـ(ـة تسعـ)ـه وأربعين «و» أربع مائع الخراجية - تذكرة - بخط صبح بن عبد المسيح النائب عن صلح بن - (عمر) أن الجهبذ تاريخها يوم الجمعه . . . (خلتا) من شهر ربيع الأول بشنس وتذكرة - بخط النائب المذكور تاريخها يوم الخميس . . .» .

(١) الفيروز آبادى : المصدر السابق ص ١٧٩ ، الرازى : المصدر السابق ص ٦٨٤ .
(٢) المنجد فى اللغة والأعلام : ص ٨٤٤ «اللغة» .
(٣) ورقة برقم سجل : (Arab - 110) مساحتها ١٨,١ × ١٣,٨ سم .
Grohmann : APW. Pp. 77 - 85. No, 49. Tafel.XI, X11.
(٤) أشار د . جروهمان إلى وجود العديد من البرديات العربية التى تتعلق بعمل النائب وخاصة فيما يتعلق بتسليم أهل الذمة إيصالات «تذاكر» أو «براءات» تفيد سدادهم الجزية والخراج المستحقة عليهم - بعضها محفوظ فى مكتبة فيينا القومية بالنمسا إحداها برقم سجل : (PER No, 8134) مؤرخة بسنة ٣٦٢ هـ - ومنها أيضا برديات محفوظة فى متحف برلين بألمانيا إحداها برقم سجل : (P. Berol. 8177) وأخرى برقم سجل (P. Berol . 8178) ورقم سجل (P. Berol . 8174) انظر فى ذلك أيضا : ابن درستويه : كِتَاب الكُتاب - طبع بيروت سنة ١٩٢١ م ص ٧٩ .
Grohmann : Ibid . P. 84.

[25] Berkes, 341.
[26] Ahmet Ağaoğlu deserves a more detailed study than accorded here. For a recent publication, see Fahri Sakal, *Ağaoğlu Ahmed Bey* (Ankara, 1999).
[27] Berkes, 377.

Edited by Colin Imber and Keiko Kiyotaki, Frontiers of Ottoman Studies: State, Province, and the West, vol. I, London 2005, s. 43-60.

İSAM 142783

17 MAYIS 2006

From *Kadı* to *Naib*: Reorganization of the Ottoman Sharia Judiciary in the Tanzimat Period

Jun Akiba

Historians dealing with the sharia courts in the late Ottoman Empire have long been aware of the fact that it was always the *naib*, not the *kadı* (qadi), who presided over the court.[1] '*Naib*' literally means a deputy kadı. Why then was the sharia judge in the late Ottoman period generally called naib? This paper focuses on the process of the shift in the title of judges during the Tanzimat period: from that of kadı to naib. But it was not merely the title that changed. This shift was in fact a replacement of one system by a new one and represents an extensive reorganization of the sharia judiciary under the Tanzimat. So far the development of the naibship system has not been examined. Research on the nineteenth-century Ottoman ulema[2] usually paid little attention to the institutional aspect and studies on the Tanzimat reforms have had little interest in what happened to the 'traditional' sharia courts. It is true that the Ottoman sharia courts in the nineteenth century were overshadowed by the enactment of a series of secular legal codes and the formation of a new secular court system, which eventually reduced the scope of the sharia jurisdiction more or less to matters concerning personal status and waqf. However, the Ottoman judicial reforms comprised from the beginning the reorganization of the institution of the sharia court and judiciary, which profoundly affected the whole hierarchy of the ulema, as well as the daily practice of local sharia courts. Recent studies using the sharia court registers are more concerned with how individuals managed to use the court and how the court dispensed justice, thus turning to the examination of the way the court records reconstructed the 'reality'. This trend necessitates more careful attention to the institutional background against which the court records were produced. The diversity of court practice over time and space is also brought into focus in this context.[3] Changes during the nineteenth century are no doubt especially significant in the history of the Ottoman sharia court. The purpose of this paper is to illustrate the reorganization of the sharia judiciary in the Tanzimat period and also to examine the underlying logic of the reforms.

The Sancak of Jerusalem
Between Two Invasions (1798-1831)
Administration and Society

Thesis Submitted for the Degree

"Doctor of Philosophy"

by

'ADEL MANNA'

Submitted to the Senate of the Hebrew University of Jerusalem

December 1986

-Naib, s. 176-